غرفة الجوف
AL JOUF CHAMBER

أركـــــان
إحدى شركات مجموعة بشاوري
للاستشـــارات الاقتصـــادية

قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

تعزيز القدرة التصديرية للطاقة
(الجوف كمركز استراتيجي للطاقة المتجددة)

www.arkkaan.com
056 747 3356
054 490 2462
info@arkkaan.com

جدول المحتويات:

المُقدمة 3
مؤشرات التجارة الخارجية لقطاع النفط والمشتقات النفطية 3
إسهام منطقة الجوف في تعزيز القدرة التصديرية لقطاع الطاقة السعودي 4
مستقبل صادرات الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية: - 4
دور منطقة الجوف في منظومة التصدير المستقبلية للطاقة في المملكة 5
التوصيات: - 6
الخاتمة 6

المُقدمة

يشهد قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية تحولات استراتيجية بارزة، حيث يمثل كل من النفط والمشتقات النفطية ومؤشرات التجارة الخارجية المرتبطة بها مقياسًا رئيسيًا لكفاءة المنظومة الإنتاجية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية. ومع استمرار المملكة في ريادتها العالمية كمصدر رئيسي للنفط، تتجه اليوم بخطى متسارعة نحو تعزيز مكانتها في تصدير منتجات الطاقة المتجددة، مثل الهيدروجين الأخضر والأمونيا المستدامة، بما يحقق القيمة المضافة للصناعات الوطنية ويدعم أهداف رؤية 2030. ويتناول هذا التقرير تطور مؤشرات التجارة الخارجية لقطاع النفط والمشتقات النفطية، وإسهام منطقة الجوف في تعزيز القدرة التصديرية لقطاع الطاقة السعودي، إضافة إلى استعراض مستقبل صادرات الطاقة المتجددة في المملكة ودور منطقة الجوف في منظومة التصدير المستقبلية للطاقة، بما يعكس أهمية التكامل بين السياسات الوطنية والموقع الجغرافي للمملكة في تعزيز مكانتها العالمية في أسواق الطاقة.

مؤشرات التجارة الخارجية لقطاع النفط والمشتقات النفطية

في إطار متابعة تطورات قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية، تمثل حركة الصادرات والواردات النفطية أحد المؤشرات الرئيسة لقياس كفاءة المنظومة الإنتاجية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية. وتعكس هذه المؤشرات توجهات السياسة النفطية، ومستوى تطور الصناعات التكريرية، ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية. ومن هذا المنطلق، يستعرض هذا الجزء تطور صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة، إلى جانب واردات المشتقات النفطية، بما يوضح التحولات الهيكلية التي يشهدها قطاع الطاقة السعودي ودوره المتنامي في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. حيث تظل صادرات النفط الخام في مستويات مرتفعة رغم انخفاضها من 2,430,650 ألف برميل في 2023 إلى 2,213,994 برميل في 2024، وهو ما يتسق مع سياسات ضبط الإنتاج العالمية. في المقابل، سجلت صادرات المنتجات المكررة، مثل الديزل والبنزين، نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت صادرات البنزين والديزل معًا، ما يعزز دور المملكة كمركز إقليمي لتصدير المشتقات النفطية. كما يلاحظ الانخفاض الحاد في واردات الديزل، واستقرار واردات البنزين، وهو ما يعكس تحسن الاكتفاء الذاتي وارتفاع كفاءة منظومة التكرير المحلية.

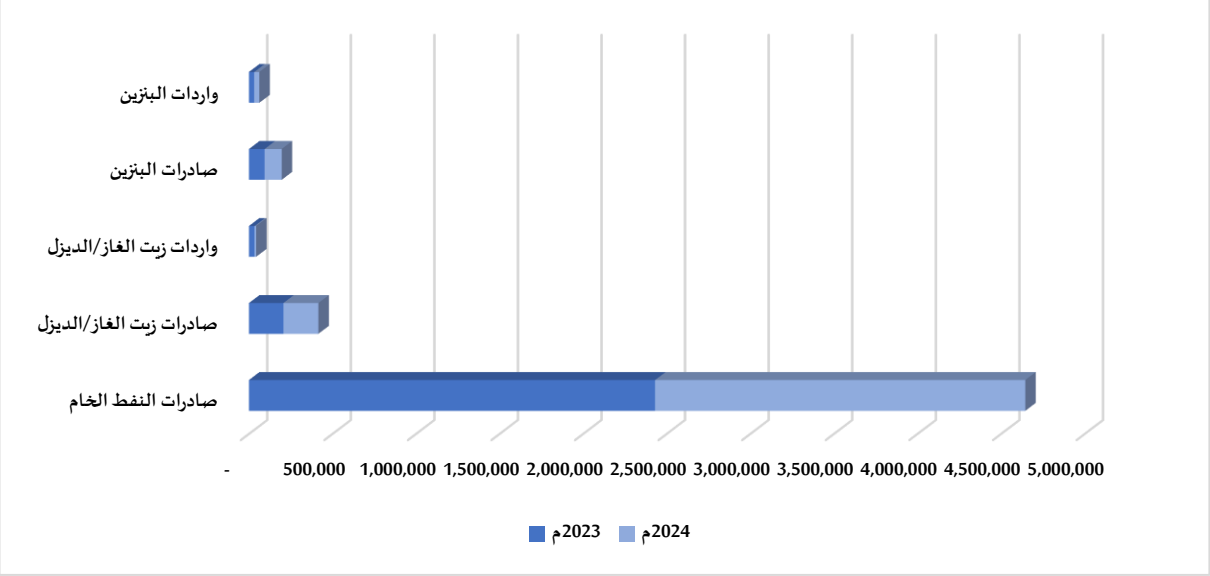

المصدر: إحصاءات الطاقة، الهيئة العامة للإحصاء

وبشكل عام، تشير هذه المؤشرات إلى تحول تدريجي في هيكل قطاع الطاقة بالمملكة، من التركيز على تصدير النفط الخام إلى تعظيم الاستفادة من الصناعات التكريرية، وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة، بما يدعم أهداف التنويع الاقتصادي ويعزز استدامة قطاع الطاقة في إطار رؤية السعودية 2030.

إسهام منطقة الجوف في تعزيز القدرة التصديرية لقطاع الطاقة السعودي

مستقبل صادرات الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية: -

تُعد المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم، إلا أنها في الوقت ذاته تسير بخطى متسارعة نحو ترسيخ ريادتها في مجال تصدير منتجات الطاقة المستدامة، وعلى رأسها الهيدروجين والأمونيا الزرقاء والخضراء، وذلك بهدف تعزيز تنافسيتها الاقتصادية وضمان مكانة مربحة ومستدامة في أسواق الطاقة العالمية. وفي هذا الإطار، تستهدف المملكة أن تمثل مصادر الطاقة المتجددة أكثر من 50% من مزيج الطاقة المحلي بحلول عام 2030.

وتقف المملكة اليوم أمام فرصة استثنائية لإعادة صياغة دورها في مشهد الطاقة العالمي، حيث إن تحقيق هدف توليد نصف احتياجاتها الكهربائية من مصادر نظيفة بحلول عام 2030 لا يمثل مجرد مشروع وطني، بل يجسد تداخلاً واضحًا بين متطلبات الاستدامة وتعزيز السيادة الاقتصادية. وتعتمد السعودية نهجًا و اقعيًا ومتوازنًا في التعامل مع مستقبل الطاقة، يقوم على الدمج بين إرثها النفطي العريق وطموحاتها الخضراء، بما يعكس مقاربة "التوازن الذكي" كخيار استراتيجي.

وبفضل موقعها الجغرافي ومناخها الملائم، تُعد المملكة من أكثر مناطق العالم جدوى وربحية في إنتاج الطاقة الشمسية، مدعومة بمساحاتها الشاسعة وطول فترات الإشعاع الشمسي. وقد سجلت السعودية رقمًا قياسيًا عالميًا لأدنى تكلفة لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية، حيث بلغت 2.3 سنت للكيلوواط-ساعة، كما حددت هدفًا لإنتاج 57.7 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، منها 40 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية .

وفي إطار خططها التوسعية، تستهدف المملكة الوصول إلى قدرة إنتاجية تقارب 200 جيجاوات بحلول عام 2030، مدعومة بإعلان وزارة الطاقة عن اعتزام السعودية استثمار نحو 266.4 مليار دولار في مجال إنتاج الطاقة النظيفة. ويعكس هذا التوجه توازنًا مدروسًا يحافظ على مكانة المملكة كمنتج رئيسي للنفط، مع فتح آفاق واسعة أمام الطاقة المستدامة، بما يعزز حضور السعودية في مؤشرات الاستدامة العالمية ويزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، لتصبح مركزًا إقليميًا متكاملًا للطاقة بمختلف أنواعها. ووفقًا لوكالة بلومبرغ، تبلغ احتياجات المملكة من الطاقة نحو 77 جيجاوات، يشكل الغاز الطبيعي نحو ثلثيها، بينما يمثل النفط الثلث المتبقي، وهو ما يشير إلى وجود فائض كبير يتيح فرصًا واعدة للتصدير.

ولا يقتصر الطموح السعودي في هذا المجال على الشعارات، بل يشكل أحد الركائز الأساسية لرؤية المملكة 2030، مدعومًا بإطار سياسي وتنظيمي واضح يهدف إلى تحقيق الريادة في تصدير الطاقة المستدامة. وتتمتع المملكة بميزات نسبية مهمة في هذا السياق، من بينها امتلاكها لسواحل طويلة، حيث أظهرت دراسات أن السواحل السعودية قادرة على توليد أكثر من 200 جيجاوات من الكهرباء عبر طاقة الرياح البحرية، بمعدل تشغيل يبلغ 35.2%، وهو من أعلى المعدلات عالميًا. ويُعد مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر من أبرز المشاريع الداعمة لهذا التحول، حيث يُتوقع أن ينتج نحو 600 طن عام 2026، اعتمادًا على أربعة جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

كما أنه وفي الآونة الأخيرة أعلنت المملكة العربية السعودية بخطى متسارعة نحو بدء تصدير الهيدروجين الأخضر إلى اليابان خلال الفترة المقبلة، في خطوة تعكس تحولًا هيكليًا مهمًا في قطاع الطاقة، وتؤكد توجه المملكة نحو توسيع سلاسل القيمة المضافة المعتمدة على الاستثمارات النوعية والتقنيات المتقدمة. حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بنسبة 38% خلال الفترة من عام 2016 وحتى نهاية عام 2024، ليصل إلى نحو 138 مليار ريال، مما عزز مكانة اليابان كثالث أكبر شريك تجاري للمملكة، لا سيما في القطاعات الحيوية المرتبطة بالبترول والغاز.

www.arkkan.com
056 747 3356
054 490 2462
رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

دور منطقة الجوف في منظومة التصدير المستقبلية للطاقة في المملكة

في ضوء التوجه الإستراتيجي للمملكة العربية السعودية نحو تعزيز ريادتها العالمية في مجال تصدير الطاقة، لا سيما الطاقة المستدامة، تبرز منطقة الجوف كأحد المحاور الجغرافية الداعمة لهذا التحول الوطني. ويأتي ذلك في إطار السعي إلى بناء منظومة طاقة متكاملة توازن بين استدامة الموارد وتعظيم الفائض القابل للتصدير، مستندة إلى التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الإنتاج والاستهلاك على مستوى المناطق. فالمنطقة تُعرف بعاصمة الطاقة المتجددة في المملكة.

وتتمتع منطقة الجوف بموقع استراتيجي شمالي المملكة، بالقرب من الأسواق الإقليمية والدولية، ما يمنحها أهمية لوجستية في منظومة الطاقة المستقبلية، خاصة مع التوسع في إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. كما تسهم الخصائص المناخية للمنطقة، وعلى رأسها ارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي واتساع المساحات غير المستغلة، في تعزيز جدوى إقامة مشاريع الطاقة الشمسية على نطاق واسع، بما يدعم زيادة القدرة الإنتاجية الوطنية ويعزز فرص وجود فائض كهربائي مستقبلي يمكن توجيهه للتصدير.

وتعد الجوف من المناطق الواعدة في جميع المجالات الاستثمارية الاقتصادية والزراعية والتعدينية والصحية واللوجستية والسياحية بأنواعها الأثري والتراثي، وهي كذلك من المناطق التي تميّزت بالنمو الحضاري منذ زمن، ويشهد على ذلك آثارها وتاريخها الذي امتد لآلاف السنين، وأصبح وجهة للسياح من مختلف أنحاء العالم مما جعلها من المناطق الواعدة سياحيًّا و اقتصاديًّا، وتعتبر مركز جذب وفرصاً واعدة وطموحة للاستثمار النوعي المحلي والأجنبي.

ويُعد مشروع محطة سكاكا للطاقة الشمسية ومشروع دومة الجندل لطاقة الرياح من أبرز المشاريع الاستراتيجية في منطقة الجوف، حيث يشكلان جزءًا أساسيًا من منظومة الطاقة المتجددة التي تستهدف المملكة من خلالها رفع مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة المحلي إلى أكثر من 50% بحلول عام 2030. وتسهم هذه المشاريع في تخفيف الضغط على مصادر الوقود الأحفوري، وتحقيق وفر في الاستهلاك المحلي للنفط والغاز، وهو ما يتيح كميات أكبر من هذه الموارد للتصدير الخارجي، بما يعزز الإيرادات الوطنية.

وفي ظل سعي المملكة للوصول إلى قدرات إنتاجية ضخمة من الطاقة المتجددة قد تتجاوز 200 جيجاوات بحلول عام 2030، تصبح المناطق المنتجة للطاقة، ومنها منطقة الجوف، عنصرًا داعمًا لتحقيق فائض وطني في الطاقة الكهربائية. ويكتسب هذا الفائض أهمية خاصة في ضوء التوجه نحو تصدير الطاقة بشكل غير مباشر عبر تصدير منتجات الطاقة المستدامة، مثل الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، والتي تعتمد في إنتاجها على الكهرباء المتجددة منخفضة التكلفة، وهي ميزة تنافسية يمكن أن توفرها مناطق مثل الجوف.

كما يتكامل دور منطقة الجوف مع الرؤية الوطنية الهادفة إلى تحويل المملكة إلى مركز إقليمي للطاقة بمختلف أنواعها، حيث تسهم مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة في دعم استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية، وتحسين كفاءة منظومة الطاقة، وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة في أسواق الطاقة العالمية. ومن هذا المنطلق، لا يقتصر دور منطقة الجوف على تلبية الطلب المحلي، بل يمتد ليكون جزءًا من البنية التحتية الاستراتيجية التي تدعم قدرة المملكة المستقبلية على تصدير الطاقة ومشتقاتها المستدامة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 والتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

www.arkkan.com
056 747 3356
054 490 2462
رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التوصيات: -

استنادًا إلى ما ورد في هذا التقرير من مؤشرات حول التجارة الخارجية لقطاع النفط والمشتقات النفطية، وإسهام منطقة الجوف في تعزيز القدرة التصديرية، بالإضافة إلى استعراض مستقبل صادرات الطاقة المتجددة ودور الجوف في منظومة التصدير ، يظهر جليًا أن المملكة تمتلك فرصًا كبيرة لتعزيز حضورها في أسواق الطاقة العالمية. وفي ضوء هذه المعطيات، تأتي التوصيات التالية لتسليط الضوء على السبل العملية والفعالة لاستثمار فائض الطاقة المتجددة في منطقة الجوف، وتعظيم القدرة التنافسية للمملكة في تصدير منتجات الطاقة المستدامة، بما يدعم أهداف رؤية السعودية 2030 ويعزز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة بمختلف أنواعها.

- تسريع استغلال فائض الطاقة المتجددة في الجوف، حيث ينبغي التركيز على تطوير المشاريع القائمة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في منطقة الجوف، وتحويل الفائض الكهربائي الناتج إلى منتجات قابلة للتصدير، مثل الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، للاستفادة من الميزة التنافسية للتكلفة المنخفضة للطاقة المتجددة.
- تعزيز البنية التحتية للتصدير عبر تطوير شبكات النقل والتوصيلات الكهربائية وربط محطات الإنتاج بموانئ التصدير، لضمان قدرة المملكة على توجيه فائض الطاقة إلى الأسواق الإقليمية والدولية بكفاءة عالية.
- تحفيز الشراكات الدولية من خلال توقيع اتفاقيات استثمارية وتعاون مع شركات طاقة عالمية لتصدير الهيدروجين الأخضر والمشتقات المستدامة، مع الاستفادة من الخبرات التقنية العالمية في مجال تخزين ونقل الطاقة المتجددة.
- إدماج منظومة الطاقة المتجددة مع الصناعات الوطنية وربط فائض الطاقة المتجددة في الجوف بمصانع تحويل الطاقة إلى منتجات عالية القيمة، مثل الأمونيا والميثانول الأخضر، لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة القيمة المضافة للتصدير.
- تنويع أسواق التصدير والتركيز على استهداف أسواق جديدة للطاقة المتجددة، لا سيما في آسيا وأوروبا، مع مراعاة توقيت العقود والاحتياجات المستقبلية لهذه الأسواق لتأمين إيرادات طويلة الأجل.

الخاتمة

تجمع المملكة بين إرثها النفطي العريق وطموحاتها في الطاقة المستدامة، بما يعكس قدرتها على التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، مع تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة. وتلعب مناطق استراتيجية مثل الجوف دورًا محوريًا في تحقيق فائض وطني من الطاقة النظيفة، بما يدعم القدرة التنافسية للمملكة عالميًا ويضمن دورًا رائدًا في أسواق الطاقة المستقبلية. إن التحول نحو الطاقة المتجددة وتصديرها يشكل أحد الركائز الأساسية لرؤية 2030، ويؤكد التزام المملكة بالاستدامة الاقتصادية والبيئية.

www.arkkan.com
056 747 3356
054 490 2462
رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA